

الإفتاحية

عادة ما يعتقد المستهلك والصانع والتاجر ان اهتمامات جمعية حماية المستهلك يجب ان ينصب على الغذاء بمشتقاته وهذا هو ملعب الجمعية الرئيسي، وبالتالي اذا ناقشت الجمعية في موضوع ارتفاع أسعار التأمين على المركبات، وجودة خدمات الكهرباء، يقال لنا اذهبوا صوب الأهم الخبز والبندورة والدقيق.

منذ زمن طويل قررنا ترسيخ مفهوم سليم لحماية المستهلك انها تحمي المستهلك وتدافع عنه في جميع ما يباع ويروج ويقدم على شكل خدمة للمستهلك سواء كان شراء عقار او تمديد الكهرباء او الطاقة المتجددة والمواصلات والتأمين وحقوقه في البنوك، وذهبنا الى ابعد من ذلك باتجاه حقوقه كمستعم ومشاهد ومستعم وهذا يعني جودة ما يقدم عبر وسائل الاعلام على اختلافها.

وها نحن اليوم نطرق بابا جديدا وهو ((جودة مواد البناء)) وتزامن هذا الفعل مع يوم الموئل العالمي والذي يحتفل به العالم وعربيا وفلسطينيا نحتفل نحن به تحت شعار (التكافل الاجتماعي من أجل سكن لائق) وهذا الشعار يعبر عن أهمية مشاركة كافة فئات المجتمع والقطاعات العامة والخاصة والمعنيين بالإسكان وتضامير الجهود لتوفير السكن اللائق للجميع من خلال المشاركة بالخبرات والمساهمات المادية. واختار العالم شعار ((السياسات الاسكانية وتيسير السكن)) وهو شعار يحمل ابعادا اجتماعية اقتصادية وحقوقية.

ولاد من الحاح السؤال وما علاقتكم بجودة مواد البناء؟! قلنا بوضوح ان كل ما ينعكس على المستهلك يقع ضمن نطاق اختصاصنا، سواء عندما ابتاع المستهلك عقارا يجب ان نضمن له حقه في الجودة والسلامة ومصدر كل هذا مواد البناء، وذهبنا لبحث هذا الموضوع مع جهات الاختصاص بداية من اشهر الأسعار وعدم مزاجية الاحتساب مرورا بجودة ما يسوق في السوق ومطابقته للمواصفات ومعايير الجودة خصوصا في ضوء الاستيراد غير المنظم وليس من خلال وكيل معروف، او اعتماد ((الشروات)) من فائض ما علق بالموائئ الإسرائيلية من مواد بناء انتهت صلاحيتها لطول فترة انتظارها هناك او عدم مطابقتها لأي مواصفة ومعيار جودة.

اليوم نضع شراكة جديدة مع مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية ونقابة المهندسين واتحاد المقاولين الفلسطينيين ومركز الرخام والحجر في جامعة بولتكنيك فلسطين من اجل الوقوف على جودة مواد البناء والمتابعة المهنية، وفي ذات الوقت نبرز دور الصناعة الإنشائية الفلسطينية والمعدنية والكيماوية والبلاستيكية كمكون أساسي من مكونات جودة مواد البناء.

لن ننفك حتى نصل الى اشهر الأسعار في قطاع مواد البناء والباطون الجاهز والطوب والدهانات. وبالتالي منح الأفضلية للمنتجات الفلسطينية في مواد البناء والدهانات والبلاستيكية والمعدنية وعدم التقليل من جودة المنتجات الفلسطينية لأغراض تجارية فقط.

بتنظيم من ائتلاف جمعيات المستهلك

مؤتمرون يوصون بتنظيم قطاع الانشاءات والرقابة الصارمة على مواد البناء والمباني



الاسمنت غير الصالح وبيعه في السوق الى ان قدمت شكوى وتم ضبطه ولكن من يدري كم من الكميات بيعت وموجودة في السوق. وأضاف ان هناك شكاوى وقضايا تحكيم بخصوص سوء جودة التمديدات الكهربائية والانترنيت والتمديدات الصحية في داخل الشقق الامر الذي يسبب اخطار ويسبب ضرر للشقق السفلية، ودعا الى تنظيم وضبط هذا القطاع.

بينما، أكد مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس، حيدر حجة، ضرورة تطبيق القانون 6 لسنة 2000 وخاصة المادة 17 منه للحصول على مواصفات جيدة للمباني، إضافة إلى أهمية تقييد المؤسسات والوزارات العامة والأهلية والبلديات بمتطلبات المواصفة الفلسطينية في العطاءات المطروحة، داعيا المصانع للتقيد في التعليمات وعدم التصريح عن المواصفة إلا عند الحصول عليها رسميا وامتلاك شهادة المواصفة، وأكد في الوقت ذاته على أهمية حصول المصانع الفلسطينية على شهادات الجودة والمواصفات الفلسطينية.

من جهته، أشار رئيس اتحاد البلديات الفلسطينية، موسى حديد، لأهمية الاهتمام بجودة البناء منذ وضع المخطط واختيار موقع البناء، مشيرا لقصور في المتابعة والتنفيذ والرقابة. وتساءل حديد: "من الذي يحكم ان كان المبنى سوبر ديوكس او ديوكس ام عادي؟" موضحا "أنها تسميات غير دقيقة وغير مضمونة الفحوى" وفقا لتعبيره.

رام الله - نظم ائتلاف جمعيات حماية المستهلك الفلسطيني في فلسطين برام الله، امس الأحد، ورشة عمل تحت عنوان "جودة مواد البناء" بهدف تسليط الضوء على الرقابة الفعلية على مواد البناء وأسعارها.

جاء ذلك بحضور ممثلين عن ائتلاف الجمعيات ومؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية واتحاد البلديات الفلسطينية ونقابة المهندسين واتحاد المقاولين الفلسطينيين ومنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - مكتب فلسطين ومصانع الباطون وشركات الصناعات الإنشائية وعدد من تجار مواد البناء والمواطنين وذوي الاختصاص. وتناولت جلسات الورشة قضايا عدة من بينها: جودة مواد البناء للحصول على مبنى متين قادر على الثبات في وجه التغيرات البيئية.

بدوره، أوضح المنسق العام للائتلاف رئيس جمعية حماية المستهلك في محافظة رام الله والبيرة، صلاح هنية، أهمية هذه الورشة ودورها في التركيز على ضرورة ملائمة المساكن للمواطنين من ناحية الجودة والسعر. خصوصا ان هذه الورشة تأتي تزامنا مع يوم الموئل العالمي الذي يعقد تحت شعار تيسير السكن وسياسات الإسكان، وتزامنا مع يوم الإسكان العربي الذي ينطلق تحت شعار التكافل الاجتماعي من أجل سكن لائق.

وتساءل هنية عن غياب الرقابة على اشهر الأسعار في مواد البناء وتفاوت الأسعار والتغول في الأسعار خصوصا بعد انخفاض سعر الاسمنت واستمرار بعض المحلات برفع سعره عن السعر القديم المرتفع، وعمليات تهريب

تتمة صفحة 8

من نحن:

ائتلاف جمعيات حماية المستهلك الفلسطيني إطار تنسيقي يضم في عضويته جمعيات حماية المستهلك الفلسطيني الفاعلة في دولة فلسطين والتي تستمر في مسيرة الانتصار لحقوق المستهلك وتستمر فيها العملية الديمقراطية والشفافية والمساءلة، ويتابع الائتلاف القضايا ذات الطابع العام التي تهم المستهلك وهمومه وسبل انفاذ القانون بحق المخالفين ومروجي الاغذية الفاسدة، والتعامل مع قضايا مركزية مثل ارتفاع اسعار السلع والخدمات، والتوجه للقضاء ضد قطاعات تتغول بالاسعار.

صناعة الإسمنت في الأراضي الفلسطينية

وكالة الأنباء الفلسطينية - وفا

الطلب على الإسمنت في الأراضي الفلسطينية:

تعد صناعة الإسمنت في كل بلدان العالم من الصناعات الاستراتيجية؛ لما يمثله الإسمنت من أهمية كبيرة في مشاريع البناء والإعمار والتشييد، على كلا الصعيدين الخاص والعام. ولهذه الصناعة في فلسطين أهمية خاصة، في هذا الوقت بالذات؛ حيث يمر المجتمع الفلسطيني في مرحلة بناء وتعمير؛ ما يزيد من حجم الطلب على الإسمنت؛ وهذا ما يعطي أهمية بالغة لإقامة مصنع محلي قادر على تلبية حاجة السوق من مادة الإسمنت بالمواصفات والأسعار المنافسة، ولوضع حد أمام تبعية السوق الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي في هذا الجانب.

يقدر حجم الطلب الفلسطيني على الإسمنت (حسب مدير عام "شركة سند للصناعات الإنشائية" (لؤي قواس)) 3 ملايين طن سنوياً من الإسمنت؛ في حين تشير الدراسات التي قامت بها شركة "سند" إلى أن حاجة السوق الفلسطيني خلال السنوات الخمس القادمة (2017 حتى 2021) ستصل إلى 4 ملايين طن سنوياً.

مصادر الإسمنت المستهلك في الأراضي الفلسطينية:

لقد كانت تلبى احتياجات السوق الفلسطيني من الإسمنت قبل الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع من مصدرين أساسيين: الأول شركة مصانع الإسمنت الأردنية؛ والثاني من خلال الاستيراد من مصر لسد احتياجات السوق، وخاصة في قطاع غزة.

وبعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، ونتيجة لسياسة إسرائيل العسكرية؛ مورست عملية احتكار واسعة على تجارة الإسمنت، لصالح شركة "نيشر" الإسرائيلية.

ولكن بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، حدثت تغييرات عديدة على عملية استيراد الإسمنت وتوزيعه؛ حيث سمح للفلسطينيين باستيراد الإسمنت من مصادر جديدة محددة، بالإضافة إلى تأسيس الشركة الفلسطينية لتسويق الإسمنت في عام 1994م؛ حيث نجحت هذه الشركة في الحصول على بعض التنازلات المالية من شركة "نيشر"، كان أهمها تقديم "نيشر" خصماً بقيمة 5 دولار لكل طن، واسترداد الضريبة المضافة على هذا الخصم. وقد استمر تنفيذ هذه الاتفاقية منذ بداية عام 1995م.

وكذلك تم تأسيس "الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية"، والتي تولت عملية استيراد الإسمنت من إسرائيل والأردن ومصر، حسب اتفاقيات تجارية موقعة مع الشركات المنتجة؛ أما الإسمنت الأوروبي فقد ظل يستورد من خلال شركة "نيشر".

وتتم عملية توزيع الإسمنت بواسطة الشركة الفلسطينية لتسويق الإسمنت، والتي تقوم بدور حلقة الوصل بين الموزعين والشركة الفلسطينية للخدمات التجارية. وتقدر حصة شركة التسويق بـ 87% من سوق الإسمنت المكيس في الضفة الغربية؛ والباقي (13%) تقوم بتسويقه شركة "الجابرية" - الخليل.

ويحصل السوق الفلسطيني حالياً على احتياجاته من الإسمنت من خلال الاستيراد؛ حيث تتوزع الكمية المستوردة بحسب المصدر كما يلي: إسرائيل 80%، الأردن 9%، أوروبا 6%، مصر 5%.

حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، زادت كميات الإسمنت المستوردة عام 2015 بنسبة 24.2% لتصل إلى 1,902.3 ألف طن؛ مقارنة مع 1,531.1 ألف طن خلال عام 2014م. وسجلت كميات الإسمنت المستوردة في الضفة الغربية زيادة بسيطة نسبتها 2.3% خلال عام 2015، مقارنة مع ارتفاع كبير في قطاع غزة نسبته 847.1%. ويعزى هذا الارتفاع الجامح في كميات الإسمنت المستوردة في قطاع غزة إلى عملية إعادة الإعمار، وما يتطلبه ذلك من

مواد بناء، وخصوصاً الإسمنت.

المحاولات الأولى لإقامة

مصنع للإسمنت في الأراضي الفلسطينية:

كانت المحاولات الأولى لإقامة مصنع للإسمنت في الأراضي الفلسطينية قبل عام 1948م، عند تأسيس شركة فلسطينية لصناعة الإسمنت اتخذت من مدينة نابلس مقراً لها؛ إلا أن هذه الشركة لم تنجح ببناء مصنع إسمنت؛ بسبب المعوقات التي فرضتها سلطات الانتداب البريطاني. وقد تم حل هذه الشركة فيما بعد، بحجة أن الأرض في محافظة نابلس غير صالحة لصناعة الإسمنت.

شركة الإسمنت العربية المساهمة العامة المحدودة:

تأسست في عام 1978، في مدينة الخليل؛ بهدف إنتاج وتصنيع وتسويق الإسمنت، وذلك برأس مال قدره 15 مليون دينار أردني. قامت هذه الشركة بإجراء الدراسات وعمل المخططات والفحوصات الخاصة بالمشروع بمساعدة خبراء أجانب؛ ورغم ذلك، فقد رفضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منح هذه الشركة ترخيص مصنع إسمنت.

شركة الإسمنت الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة:

تأسست في مدينة نابلس برأس مال قدره ستة ملايين دينار أردني. وبدأت جهود الشركة تتجه نحو بناء مصنع لطحن (الكليكر) وتكبيس الإسمنت السائب. وعند فشل الشركة في بناء مثل هذا المصنع؛ عزم مجلس إدارة الشركة على بناء مصنع الإسمنت، وحصل على التراخيص من وزارة الصناعة الفلسطينية عام 1996م، وتم إدراج الشركة في سوق فلسطين للأوراق المالية في عام 1997م؛ إلا أن هذه الشركة لم ترق إلى تحقيق أهدافها لعدة أسباب أهمها:

- عدم قدرة المؤسسين لاجتذاب رجال الأعمال للمساهمة في الشركة.
- انخفاض حجم رأس المال التأسيسي للشركة.
- غياب الرقابة الفعلية من قبل مراتب الشركات على عمل الشركة.
- إصدار الأسهم الوهمية من قبل بعض أعضاء مجلس إدارة الشركات.
- عدم التزام المؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة بدفع المستحقات المالية المترتبة عليهم.

افتتاح "مصنع إسمنت فلسطين"

بتاريخ 1 تشرين الأول عام 2016 حدثت نقلة نوعية في مجال صناعة الإسمنت في فلسطين بحدث تاريخي، وهو افتتاح أول مصنع إسمنت في فلسطين في محافظة بيت لحم، الذي يعتبر خطوة نوعية وإضافية من الدرجة الأولى لتعزيز سيادة الدولة الفلسطينية، والذي سيتم العمل به في المرحلة الأولى على أن ينجز خلال 18 شهراً. الهادفة إلى تأمين احتياج السوق الفلسطيني المتنامي من الإسمنت.

سيسهم المصنع في تعزيز سيادة الدولة واستقلالها اقتصادياً، من خلال توفير إسمنت بجودة عالية للسوق المحلي؛ بالإضافة إلى خلق مئات فرص العمل؛ حيث من المتوقع أن يوفر حوالي 1500 فرصة عمل؛ 500 منها بشكل مباشر، وأكثر من 1000 فرصة عمل بشكل غير مباشر، وسيتم إنشاؤه على مرحلتين متتاليتين؛ مرحلة تدشين مطحنة الإسمنت، ومرحلة استكمال المصنع المتعلق بإنتاج المواد الخام، بعد أن حصلت الشركة على الموافقات الأولية لإنشاء المشروع في مرحلته الأولى من الجهات الرسمية ذات العلاقة.

وسيقام المصنع على أرض مساحتها 3300 دونم، تشمل المحاجر التي تكفي لأكثر من 50 سنة، بحجم استثمار يصل إلى 310 ملايين دولار أميركي؛ وسيسهم في استقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية، وسد احتياج السوق المحلي من الإسمنت.

وتبلغ تكلفة المعدات البيئية الخاصة بالمصنع حوالي 25 مليون دولار؛ ويحتاج إلى نحو 1500 كوب ماء يومياً.

سيتم توفيرها دون المساس بحصص المياه الحالية والمخصصة للبلديات والقرى المجاورة؛ إضافة إلى حوالي 25 ميغاواط من الكهرباء، سيتم توليدها من محطة الطاقة المرفقة بالمصنع من مصادر الطاقة المتجددة.

وتشمل المرحلة الأولى طحن وتعبئة الإسمنت؛ وستكون الطاقة الانتاجية للمنشأة مليون طن إسمنت سنوياً. وتم تصميم المصنع وفق أحدث المواصفات؛ بحيث يعمل ضمن نظام مغلق دون تسرب للغبار، وهو مقسم إلى 3 أقسام؛ قسم حفظ المواد الخام، وقسم الطحن، وقسم التعبئة والتغليف. إن المشروع سيسهم في تطوير اقتصاد دولة فلسطين، رغم معوقات الاحتلال الإسرائيلي الذي يواصل العمل على تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني الكامل له؛ بحيث يبقى مرتبطاً به في كافة مفاصل الحياة.

إن فوائد المشروع ستظهر بشكل واضح على المستوى الوطني، لزيادة القدرة على توفير مادة الإسمنت على مدار السنة، دون انقطاع في السوق الفلسطيني الذي يعاني أصلاً من شح التوريد، ما يعني تقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج. يبلغ حجم الاستثمار الخاص بالمرحلة الأولى من المشروع 60 مليون دولار أميركي؛ ويعتقد بأنه سيسهم في استقطاب رؤوس الأموال العربية؛ وبالتالي زيادة في نسبة مشاركة رأس المال العربي في الاقتصاد الفلسطيني.

ومن شأن المشروع أن يسهم في إحلال جزء كبير من واردات الإسمنت من الخارج، بمنتج محلي فلسطيني؛ في الوقت الذي بلغ مجموع قيمة الواردات من الإسمنت حوالي 300 مليون دولار سنوياً.

ويلتزم المشروع بتطبيق كافة الشروط والمواصفات والمتطلبات الفلسطينية الصادرة عن المؤسسات ذات العلاقة وهي: وزارة الاقتصاد، والبيئة، والزراعة، والمواصفات الفلسطينية؛ بالإضافة إلى معايير البنك الدولي. كما تم التنسيق مع "سلطة جودة البيئة" لإعداد دراسة متكاملة للأثر البيئي المترتب على إنشائه؛ وسيشمل زراعة حزام أخضر حول المنشأة لإعطائها المظهر الجمالي والحضاري المطلوب بيئياً؛ كون المنطقة (الأرض) مصنفة، حسب المخطط المكاني الفلسطيني، كإراض منخفضة القيمة الزراعية (أراضي قاحلة) وتبلغ تكلفة المعدات البيئية في المرحلة الأولى حوالي 3,5 مليون دولار أميركي.

عملية تصنيع الإسمنت

فيما يأتي مراحل عملية تصنيع الإسمنت، بدءاً من مرحلة التعدين، وحتى تسليم المنتج النهائي

المرحلة الأولى: التعدين

يتم تجميع المواد الخام اللازمة لتصنيع الإسمنت (كربونات الكالسيوم، وأكاسيد السيليكون، وأكسيد الألمنيوم، وأكسيد الحديد) من الصخور الجيرية أو التربة الطباشيرية والطينية.

ويتم استخراج هذه المواد من المحاجر عن طريق التفجير والتعدين. بعد تجميع المواد الخام وتكسيدها، يتم نقلها للمصنع؛ حيث يتم تخزينها. ويتم تجميع وتقليب المواد بعد طحنها داخل خزانات خاصة، باستمرار وتسمى هذه العملية بـ"التجانس".

المرحلة الثانية: تسخين المواد الخام وحرقتها

بعد أن تتجانس المواد، تدخل إلى برج التسخين الأولي؛ حيث تبدأ بالنزول من أعلى البرج إلى أسفله، وتحتك أثناء ذلك بالغازات الساخنة الصاعدة والناجمة عن حرق الوقود في الفرن، حيث تحدث عملية تبادل حراري يحفره الانسياب المتعاكس ما بين المواد والغازات؛ ما يؤدي إلى رفع درجة حرارة المواد تدريجياً من 80 درجة مئوية إلى 850 درجة مئوية. أثناء ذلك يتم نزع رطوبة المواد أولاً؛ ثم تنزع جزيئات الماء المرتبطة بجزيئات المواد؛ وأخيراً يتطاير غاز ثاني أكسيد الكربون الذي ينتج عن تفكك كربونات الكالسيوم (الحجر الجيري) إلى أكسيد الكالسيوم؛ وبالتالي تكون المواد الخام قد تجهزت لعملية الحرق.

أثناء هذه العملية تكون الغازات الصاعدة من الفرن قد فقدت حرارتها، لتنخفض من 1050 درجة مئوية إلى 350 درجة مئوية، والتي تستغل لاحقاً في تجفيف المواد الخام أثناء عملية طحنها في طاحونة المواد الخام، وتدخل المواد بعدها إلى الفرن الدوّار، وتُحرق المواد الخام تحت درجة حرارة تصل إلى 1450 درجة مئوية داخل الفرن، لتتكون المادة الأساسية والهامة في إنتاج الإسمنت والتي تسمى بـ"الكلنكر".

المرحلة الثالثة: الطحن والتعبئة

تطحن مادة الكلنكر بعد إضافة مادة الجبس لها، بحيث تصبح على شكل "بودرة" ناعمة رمادية اللون تسمى "الإسمنت". ويتم الطحن في طاحونة مشابهة لطاحونة المواد الخام؛ لكنها أكبر حجماً.

وهنا يُعبأ الإسمنت المطحون بواسطة ماكنات خاصة في أكياس ورقية (50 كغم)؛ ثم تُحمّل الأكياس على الشاحنات لتنتقل إلى السوق.

مصادر:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني /تقرير أداء الاقتصاد الفلسطيني 2015/2016
- "بكار" / دراسة الإسمنت في الأراضي الفلسطينية/ تشرين الثاني 2007
- وكالة "وفا" /تقرير "إسمنت فلسطين خطوة نوعية وإضافية نحو تعزيز سيادة الدولة الفلسطينية" 1 تشرين الأول 2016
- شركة "سند" للصناعات الإنشائية/ عملية تصنيع الإسمنت/ www.sanad.ps



تاجر: المنافسة غير شريفة والجودة تحتاج الفحص

مختصون: تعليمات الزامية «غير مطبقة» لضمان جودة مواد البناء في فلسطين



حسنة الرئاسي

شهدت الآونة الأخيرة نشاطا غير مسبوق في حركة البناء والاعمار، فالقطاع العقاري قطاع يحظى بثقة المستثمرين ورجال الاعمال نظرا للعائد المادي الجيد والموثوق الذي يمكن ان يجنيه هؤلاء لقاء إقامة مبان سكنية او تجارية وبيعها، لارتفاع أسعار الشقق والمباني، ما يعني الربح الوفير والمضمون. ترى هل تحظى هذه المباني الشاهقة والمجمعات السكنية بثقة المواطنين من حيث جودة مواد البناء المستخدمة، وهل تحظى مواد البناء المستخدمة في المباني الصغيرة أيضا على ثقة المواطن؟.. في الوقت الذي تتعدد فيه النقابات ذات الاختصاص والجهات الرقابية يبقى هذا التساؤل قائما ومثيرا لثقة المواطن.

المواد المطلوب فحصها

المهندس رشاد غنام من المجلس الاقتصادي للتنمية والاعمار - بكدار- يقول أن المواد الأهم التي تدخل في البناء هي الباطون والحديد، وللتشطيبات الالمنيوم والابواب وما شابه. وهذه المواد عرضة للغش، وهناك خطورة كبيرة في ذلك. ويشير الى ان الغش يمكن أن يكون أولا من ناحية الكميات المستخدمة (عند اعداد الخلطات للبناء)، ونوعية المواد المكونة للخلطة كالرمل والحصمة وما شابه.

أما من يمكنه أن يقوم بالغش فهي الكسارات والشركات المختصة في اعداد خلطات الباطون مثلا، فأحيانا يكون الحجر لين قليلا ولا يحتمل القوة، أما الحديد فالمجال اضعف للغش فيه، لكن يفضل الفحص، وأحيانا تكون علامات التلف واضحة عليه من خلال مظهره الخارجي بالنسبة للحديد او الباطون.

ويوضح قائلا: في فلسطين لا يوجد الامنعة واحد في مدينة اريحا، ويتم استيراد معظم الحديد من الخارج من الصين وتركيا وغيرها. أما الاسمنت فيتم الحصول عليه من إسرائيل عبر شركة سند ومن الأردن، وبشكل عام فإن 50-60% من مواد البناء يتم استيرادها من إسرائيل والخارج.

من يقوم بالفحص؟

ويقول المهندس محمود أبو الخيزران أن شركات مواد البناء هي من تتقدم للحصول على فحوصات دورية لمواد البناء طوال العام، وفي مشاريع المباني الكبيرة المهندسون المشرفون هم من يتابع هذه الفحوصات من خلال المختبرات المعتمدة.

ويضيف «كمؤسسة نفحص للشركات التي تقدمت لطلب الفحص فقط، وزارة الاقتصاد الوطني يجب ان تقوم هي بالرقابة».

وبالنسبة لفحص الاسمنت فيبين أبو الخيزران أن الاسمنت يتم اعطاؤه شهادات مطابقة للمواصفات كونه ليس منتج وطني، فهو ليس منتجا محليا «لكن نأخذ عينات عشوائية للشحنات التي تدخل ونفحصها، ولا يتم فحص كل الشحنات انما من يطلب الفحص تجريبه له، فشركة سند مثلا تطلب فحوصات، حيث يتم - تقريبا- كل اسبوع فحص ثلاث عينات، إضافة الى فحص الاسمنت عن طريق الأردن، حيث نشارط عليهم ان نقوم نحن بفحصه. وهناك أيضا فحص يتم للطوب، حيث تقوم مؤسسة المواصفات والمقاييس بفحصه بناء على طلب من الشركات التي تتبعه على حسابها الخاص».

لا مختبرات عامة للفحص

ويشير م. غنام أنه لا يوجد لدينا مختبرات عامة تقوم بالفحص، فمن يرغب بالفحص يحصل على عينات من المادة المراد فحصها ويرسلها لمختبر خاص ليتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات، ومن يقوم بالفحص هم عادة الأبراج والشركات الكبرى، وبعض المواطنين ممن يتخوفون من تعرضهم للغش.

وينفي أبو الخيزران وجود مختبرات عامة لفحص مواد البناء، يقول «يجري العمل على انشاء مختبر عام للفحص، والمختبر جاهز، لكن الموضوع بيد المقاولين الان لإتمام التجهيزات اللازمة ثم سيتم المباشرة في تشغيله».

فحين التوجه لشراء مواد بناء من قبل مواطن عادي ليس مقال او خبير في مواد البناء يمكن ان يتعرض للغش في السعر والجودة، فالتنافس غير شريف في الأسعار، حيث يمكن للمواطن ان يشتري قطعة بسعر معتدل ويشتري ببقية مستلزماته بسعر مضاعف لجهله في هذا المجال، كما انه لا يوجد فاتورة واضحة وهذا عمل مقصود، وذلك حتى لا يتمكن المواطن العادي من فهم التفاصيل وبالتالي يكون عرضة للغش والاستغلال ولا يعرف ذلك الا المهندسون والخبراء في اعمال البناء، وهم يحابون التجار عادة.

كما يمكن للمواطن ان يتعرض للغش في المنتج، فقد يكون الطابع على القطعة المراد شراؤها انها مصنوعة في إيطاليا وهي ليست كذلك، فأى شخص يمكنه طباعة ذلك على المنتج، ولا يمكن للمواطن العادي ان يتحقق من صحة ذلك.

وعن السعر يمكن للمواطن ان يعرف حقيقة السعر ان كان مبالغ فيه اذا قام بفحص «الكود» على الانترنت، فيمكن للقطعة ان يكون سعرها الحقيقي بضعة دولارات وتباع بأضعاف المبلغ.

من يحمي المستهلك في هذه الحالة في ظل منافسة غير شريفة؟ ونحن نتحدث عن مبالغ كبيرة ومواد اساسية تخص كل مواطن وبيت، فلا يوجد أحد الا واشترى «حنفية» او مغسلة او غيره من مستلزمات التشطيب، بينما لو كان هناك اشهار بالأسعار فإنه يمكن للمواطن ان يشتري دون شكوك، وسيتم توفير مبالغ طائلة على المواطن والاقتصاد الفلسطيني.

ومن حيث أسعار المواد الأساسية من باطون وحديد وما شابه فيقول م. غنام أنها الأعلى في محافظة الخليل، ونوعا ما هي متوازنة ما بين بقية المحافظات ورام الله.

ويوضح م. أبو الخيزران أن الأسعار لكوب الباطون تحدد من قبل لجنة مختصة مع وزارة الاقتصاد والمصنعين وأصحاب العلاقة لتحديد أسعار المواد الخام والربح وما الى ذلك، وهذه الاسعار غير ملازمة للتجار، فللمواطن حق الاختيار بين الأسعار، واي مبالغة في السعر تؤثر على الشركات ومبيعاتها، فالسوق مفتوح وهناك منافسة قوية.

ويؤكد م. غنام حاجتنا كفلسطينيين لمصانع مواد بناء أكثر، من مصانع حديد واسمنت ومصانع لمستلزمات التشطيب من دهان وجبس وغيره، «لدينا عدد من مصانع الدهان وجودتها في تحسن، ولدينا مصنع تبريد وتكييف وهو مصنع بيسان ونحتاج أن تركز مصانعنا على عاملي الجودة والسعر حتى تستطيع المنافسة في هذا السوق المفتوح، رغم معوقات الاحتلال من حيث المواد الخام ومعوقات الاستيراد».

ويكلف فحص الحديد نحو 600-700 شيقل، وعادة فحص مواد البناء عامة يكلف نحو 1% من التكاليف للمبنى كاملا حسب م. غنام.

ويكلف فحص الباطون حسب المهندس أبو الخيزران نحو 500-700 شيقل، ويعتمد ذلك على عدد العينات المطلوب فحصها. ويضيف أن الطوب أيضا يتم فحصه للشركات بنفس طريقة فحص الباطون.

الرقابة مسؤولية من؟

ويشير المهندس أبو الخيزران الى وجود تعليم فني الزامي بإجبار كل شركات الباطون بالحصول على شهادة مطابقة للمواصفات والمقاييس، لكن ذلك غير مطبق لدينا، رغم ان الكل يجب أن يحصل هذه الشهادة. يقول «لدينا 82 مصنع باطون في الضفة الغربية، منهم ما يقدر بالنصف لم يحصلوا على شهادات المواصفة».

وتشترط البلديات توفر مهندس للإشراف على المراكز الكبرى والشركات وما شابه، لكن ذلك لا يكفي لمنع الغش، فالرقابة تعود للمقاول فقط، فاذا اعترض المهندس على شيء معين سيتعرض لعقوبة، ويمكن ان يتم تهديده فيضطر للسكوت للحصول على مكافأته وضمان بقائه على رأس عمله.

ويقترح المهندس غنام ان تكون طريقة دفع المستحقات للمهندس عن طريق البلديات، وليس الامر بيد صاحب المبنى او المقاول، فذلك أضمن لنزاهة المهندس وليتمكن من القيام بعمله دون تخوف من أي مضايقات. أما عن دور المؤسسات المحلية والوزارات في الرقابة على جودة مواد البناء عند طرحها العطاءات لإنشاء مبان عامة فأوضح فخري الصفدي -مدير عام الأبنية في وزارة التربية والتعليم العالي- أن شروط العطاءات تتطلب ثلاثة عناصر أساسية، حيث يجب أن تكون المواد المستخدمة في البناء ناجحة مخبريا حسب المواصفة المحددة، ثانيا ان تكون حاصلة على شهادة مطابقة جودة واشراف من مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، ثالثا الأفضلية للمنتج الوطني حتى وان كان سعره أعلى من المستورد.

ليس لدينا مفاضلة أسعار لأنه في الأبنية يدخل عناصر متعددة في البناء من ماء وباطون وحديد والطوب وغيره وبالتالي لا مفاضلة بالسعر.

لماذا لا يوجد اشهار للأسعار؟

يتساءل نادر البياع، تاجر مواد بناء عن أسباب عدم اشهار أسعار مواد البناء رغم أهميتها وحجمها بالنسبة للمستهلك والاقتصاد الفلسطيني،

صنع في فلسطين



بحضور لفيف من الشخصيات من بينهم صلاح هنية رئيس جمعية حماية المستهلك الفلسطيني ، الذي القى كلمة شكر فيها رويال لدورها الكبير في خدمة المنتج الفلسطيني ، وأكد على ضرورة انحياز المكاتب الهندسية الاستشارية والمقاولين للمنتج الفلسطيني عالي الجودة والمطابق للمواصفة وتقديمه، مشيراً ان نجاح مبادرة دعم المنتجات الفلسطينية نجحت لأن لدينا صناعة فلسطينية متنوعة وتراعي الجودة.

بدوره رحب رئيس مجلس الإدارة الحاج نبيل الزغير بالضيوف الكرام شاكرًا لهم تحملهم عبء السفر وحضورهم من كافة المناطق تلبية لدعوة الشركة حضور هذه الأهمية

هذا وتخلل الحفل عدد من المحاضرات القاها المهندس عماد الرجوب مدير المصنع وعمليات الإنتاج والمهندس باسل مصلح والمهندس نضال الحموري والمهندس إضافة لمندوبي شركتيين من تركيا تستورد رويال أصنافها خدمة للزبائن في فلسطين ذو جودة عالية.

وفي نهاية الحفل أجري سحب على ارقام الحضور فاز عدد كبير منهم بجوائز قيمه منها أجهزة محمول وشاشات LCD وغيرها من الجوائز.

حضر الاحتفال لفيف من الشخصيات الرسمية والاعتبارية على رأسهم سماحة مفتي محافظة الخليل الشيخ ماهر مسودة ومدير جمعية الاحسان الخيرية الدكتور سميح الدويك كما وحضر الورشة عمر محمد أمين مدير جمعية الياسمين الخيرية في البيرة، ومن مجلس الإدارة مطيع الزغير مدير عام الشركة والحاج مازن الزغير مدير العلاقات العامة عضو الغرفة التجارية والحاج منذر الزغير المدير الإداري مجدي الزغير المدير التنفيذي محمد نبيل الزغير مدي التسويق والتنسيق .



المعيقات:

1. غياب تركيز تجار جملة الجملة والتجار في غابيتهم على تشجيع المنتج الفلسطيني وجعله اولاً على الرفوف وفي العروض التي يقدموها، وفي بعض الحالات يتفنونوا بتبيان روعة المنتجات الإسرائيلية على حساب الفلسطينية.
2. غياب الثقة بين المستهلك والمنتج الامر الذي يتطلب جهداً أكبر وأوسع ليس فقط بالتركيز على الاطفال بل بالتركيز على صاحب قرار الشراء في الاسرة وفي المؤسسات ومن ثم على المكاتب الهندسية الاستشارية التي تشرف على مشاريع بالملايين الامر الذي سينعكس ايجابياً على الصناعة الفلسطينية ومنتجاتها اذا ما تم التركيز.

قصص نجاح:

شركة رويال الصناعية تختتم مشاركتها في معرض الانشاءات في البيرة بورشة عمل

استطعنا التشبيك مع عدة اتحادات صناعية وشركات ومصانع وقدمنا لقاءات توعوية في الجامعات والمدارس للتعريف بالمنتجات الفلسطينية وتنظيم زيارات الى المصانع والشركات ليتابعوا عن قرب والتعرف على اعلى درجات الجودة.

واليوم نجد ان هناك حصة سوقية اكبر في السوق الفلسطيني، وباتت المدارس تتابع اولاً باول والجامعات نشاطات مبادراتنا وترعاها، وتابعنا مع البلديات والجمعيات النسوية والندية الشبابية.

وباتت المكاتب الهندسية الاستشارية أكثر تشدداً في توصيف المنتجات الفلسطينية في المشاريع رغم بعض نقاط الضعف التي ظلت قيد المتابعة بالشراكة ومن خلال الاجتماعات المتواصلة.

باتت مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية شريكاً استراتيجياً في حملات التوعية المجتمعية التي ينظمها الائتلاف لشرح وتوضيح أهمية المواصفة.

رويال تختتم مشاركتها بمعرض الانشاءات في البيرة بورشة عمل اقامت شركة رويال الصناعية التجارية على هامش انعقاد المعرض الفلسطيني لخدمات ومنتجات البناء والبنية التحتية 2017 ، ورشة عمل خاصة بزبائن الشركة وعدد من المعارض والشركات والمكاتب الهندسية من كافة محافظات الوطن .

واصل ائتلاف جمعيات حماية المستهلك الفلسطيني مبادرته لتشجيع المنتجات الفلسطينية عالية الجودة في السوق الفلسطيني ووضع الائتلاف خطة عمل متكاملة ضمن إطار المبادرة، وحدد الهدف العام ((دعم وتشجيع المنتجات الفلسطينية ذات الجودة والمطابقة للمواصفات))، وحدد الائتلاف

آليات العمل تضمنت:

1. التواصل مع الشركات والمصانع لحثها على المزيد من التركيز على الجودة، واطلاق الحملات الترويجية، وتعميم المعلومات من خلال المشاركة في النشاطات في الجامعات والمدارس والاحياء، والترويج من خلال حملات تسويقية في المواسم للمستهلك مباشرة.
2. رفع وعي المستهلك بأهمية وضرة جعل المنتج الفلسطيني اولاً مع الحفاظ على حق المستهلك في الاختيار بناء على الجودة وذوق المستهلك، وهذا يتم من خلال لقاءات مفتوحة يتم فيها التركيز على جودة المنتج الفلسطيني، واستضافة شركات في هذه اللقاءات للتعريف بمنتجاتهم ووسائلهم لرفع درجة الجودة وتلبية رغبات المستهلك، والاستماع لآراء ومدى رضا المستهلك.
3. التنسيق والتواصل مع وزارات الاختصاص التي تمتلك الصلاحيات والخطط والرؤى لدعم وتشجيع المنتجات الفلسطينية وتنمية الصادرات وضبط الجودة وسبل العمل المشترك لجعل اسواقنا تركز على منح الافضلية والاولوية للمنتجات الفلسطينية، وحثها على ممارسة الصلاحيات الممنوحة لها.

الاجابيات:

1. تنوع المنتجات الفلسطينية في كل قطاع صناعي بحيث بات هناك تركيز على الجودة والتنوع الامر الذي حفز ويحفز مبادرة تشجيع المنتجات الفلسطينية، ويزيد ارتباط المستهلك بالمنتج، إذ بات لدينا جهد أكبر في قطاعات صناعية باتت تمتلك قدرة تصديرية عالية.
2. الجودة ليست موضوع تطوعي لدى الشركات والمصانع ((ضعوا جانبا عديم الجودة والذي لا يوجد له حصة سوقية)) فقد اثبتت كل المعطيات ان تسابقاً بات يحدث بين الشركات والمصانع للحصول على علامات الجودة واثباتها للمستهلك والتاجر.
3. انشاء وتطوير شركات استيراد فلسطينية معروفة ومسجلة ومضمونة تسهل استيراد المواد الخام للصناعة من مصادر موثوقة وذات جودة عالمية.

معلومات أساسية



التعيين

عينت الأمم المتحدة يوم الاثنين الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر من كل عام يوماً عالمياً للموئل. ويراد من الفكرة عكس حالة بلداتنا ومدننا، وحق الجميع في ماوى ملائم. كما أنها تهدف إلى تذكير العالم بمسؤوليته الجماعية من أجل مستقبل الموئل البشري.

التاريخ

تم الاحتفال باليوم العالمي للموئل للمرة الأولى في عام 1986، وكان موضوع الاحتفال "حقى في المأوى"؛ وقد استضافت مدينة نيويورك الاحتفال في ذلك العام. وشملت الاحتفالات السابقة مواضيع أخرى مثل: "توفير المأوى للمشردين" (1987، نيويورك)، "المأوى والتحصن" (1990، لندن)، "مدن المستقبل" (1997، بون)، "مدن أكثر أمناً" (1998، دبي)، "المرأة في الحكم الحضري" (2000، جامايكا)، "مدن بدون أحياء فقيرة" (2001، فوكوكا)، "المياه والصرف الصحي للمدن" (2003، ريو دي جانيرو)، و"تخطيطنا الحضري في المستقبل" (2009، واشنطن العاصمة)

المخطوطة الفخرية

تم إطلاق جائزة المخطوطة الفخرية للموئل من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام 1989 وتعتبر حالياً أهم جائزة للمستوطنات البشرية في العالم. وتهدف الجائزة إلى تكريم المبادرات التي ساهمت بشكل بارز في مختلف المجالات مثل توفير المأوى وتسليط الضوء على محنة المشردين والمواقف القيادية في إعادة الإعمار بعد النزاعات وتطوير وتحسين المستوطنات البشرية ونوعية الحياة في المناطق الحضرية. ويتم تقديم هذه الجائزة، وهي عبارة عن لوحة محفورة بإسم الفائز، أثناء الاحتفال العالمي باليوم العالمي للموئل

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول يوم اثنين من شهر تشرين الأول/أكتوبر من كل عام بوصفه اليوم العالمي للموئل، ليكون فرصة لعرض حالة مدننا صغيرها وكبيرها، ولتوكيد حق الجميع في المسكن الملائم، ويراد من هذا اليوم كذلك تذكير العالم بأن لدينا القدرة - وعلينا تقع المسؤولية - لتشكيل مستقبل مدننا.

2017

شعار الاحتفال لهذا العام هو "السياسات الإسكانية وتيسير الحصول امتلاك المنازل"

وفي كل يُختار شعار جديد للاحتفاء بهذه المناسبة بما يخدم تعزيز سياسات التنمية المستدامة، لضمان ملجئ موائل للجميع. وهذه المواضيع/الشعارات يراد لها في الغالب أن تعزز إحدى مجالات عمل موئل الأمم المتحدة التي منها:

- إتاحة الإسكان الشامل والخدمات الاجتماعية
- إتاحة بيئة معيشة صحية للجميع، وبخاصة مع اعتبار الأطفال والشباب والنساء والمسنين والمعاقين
- إتاحة وسائل نقل مستدامة، وتوكيد استدامة مصادر الطاقة واستخداماتها، والسعي إلى حماية المساحات الخضراء وتعزيزها وإنعاشها
- إتاحة مياة الشرب الآمنة والنظيفة، فضلاً عن إتاحة خدمات الصرف الصحي
- العمل على تحسين جودة الهواء
- تحسين التخطيط الحضري وتطوير الأحياء الفقيرة
- تحسين إدارة النفايات



توعية المستهلك

بالشراكة مع شركة كهرباء محافظة القدس

عزيزي المستهلك

لماذا لا توفر أموالك بعدم استخدام التلاجات القديمة المستهلكة للكهرباء.

إن استخدامك للتلاجات الجديدة وتجنب الاعتماد على التلاجات القديمة يخفّض فاتورة الكهرباء.

إن دوام الاستمرار في اتباع التعليمات لصيانة التلاجة يوفر الطاقة الكهربائية.

الأصل في استخدام أي جهاز كهربائي هو توصيله مباشرة في الفيش الجداري وليس "التوصيلات" التي تعد مجرد خيار مؤقت يستخدمه المستهلك، لكن في أشهر الصيف بصفة خاصة يكثر استخدام تلك التوصيلات وتحميلها فوق طاقتها عبر وصل أكثر من جهاز عبرها، ما يؤدي إلى حدوث الحرائق وفساد بعض الأجهزة الكهربائية..

كيف يعرف المستهلك التوصيلات الرديئة؟

هناك (6) علامات يجب التأكد منها قبل شراء التوصيلات الكهربائية، تكمن في:

1. وجود غوالق لحماية الأطفال من الوصول إلى الأجزاء المكهربة.
2. وجود خط أرضي للحماية من التماس.
3. ألا يقل مساحة مقطع السلك عن 1,5 مم2 إذا كان طوله 5 أمتار أو أقل، أما إذا كان طوله أكبر من ذلك فيجب ألا تقل مساحة مقطعه عن 2,5 مم2.
4. وجود قاطع للحماية في التوصيلات التي تحتوي على 4 مخارج أو أكثر.
5. ملاحظة الفيوز الموجود في قابس التوصيلة لفصل الكهرباء عن التوصيلة في حالة التيار الزائد.
6. وجود مفاتيح مناسبة للتشغيل.

كذلك يُنصح قبل الشراء بالتأكد من القدرة الكهربائية المدونة على التوصيلة الكهربائية، وذلك بقراءة المعلومات المدونة على التوصيلة نفسها. أيضاً استخدام توصيلة كهربائية لا تقل عن 2000 وات للأجهزة الكهربائية وأعلى من ذلك للأفران وغلاية الماء بصفة خاصة. إضافة إلى التأكد من القدرة الكهربائية للجهاز قبل توصيله بالتوصيلة الكهربائية، عبر قراءة المعلومات المدونة على الجهاز الكهربائي، فكل جهاز قدرة كهربائية معينة وضعت من قبل صانعي الجهاز.

لسلامتكم .. قبل النوم

- يُنصح بإيقاف تشغيل أجهزة التكييف غير الضرورية.
- فصل جميع الأجهزة الكهربائية من المآخذ كالأجهزة الإلكترونية وألعاب الفيديو.
- عدم ترك أي من الأجهزة كالجوالا والألعاب في حالة شحن.
- عدم ترك مراوح الشفط تعمل بشكل مستمر حتى لا ترتفع حرارة الأسلاك وتتشب الحرائق.
- عدم استخدام التوصيلات غير المطابقة للمواصفات، أو توصيل عدد من الأجهزة بنفس التوصيلة في الوقت نفسه .

مصطلحات أساسية

القدرة الكهربائية

هي تعبر عن قدرة الجهاز الكهربائي على تنفيذ عمل مطلوب من تسخين أو تبريد أو إضاءة أو تحريك أو أي عمل آخر. تقاس بالطاقة بالواط (W) أو بالكيلو واط (KW). 1 كيلو واط = 1000 واط أبسط طريقة لمعرفة القدرة الكهربائية للجهاز هي قراءة الشارة الملتصقة على الجهاز والتي تحوي معطيات فنية مختلفة بما فيها الطاقة.

استهلاك الكهرباء

الاستهلاك هو كمية الطاقة الكهربائية التي نستعملها لاستغلال قدرة الجهاز. يقاس الاستهلاك بواسطة العداد الكهربائي بوحدة قياس(كيلو واط - ساعة). وهذا يتعلق بقدرة الجهاز وبالفترة الزمنية التي يعمل بها. كي نحسب استهلاك الجهاز للكهرباء علينا أن نضرب القدرة في عدد الساعات التي عمل بها الجهاز.

الاستهلاك (كيلو واط / ساعة) = القدرة (كيلو واط) × الزمن (ساعات) من الجدير بالذكر أن هناك أجهزة (مثل سخان الماء الكهربائي) يقوم الترموستات فيها بضبط عملية الاستهلاك. وفي هذه الحالة يعمل الجهاز على فترات متقطعة في مثل هذه الأجهزة يكون استهلاك الكهرباء اقل من نتيجة الحساب في الطريقة المذكورة..

الإهمال وعبث الأطفال

- عدم وضع وسيلة حماية للمقابس الكهربائية غير المستعملة لحماية الأطفال من العبث بها أو نزع المقابس من المقبس بعنف.
- لمس الأجهزة والمفاتيح الكهربائية والأيدي مبتلة بالماء أو تشغيلها أثناء الوقوف.
- عدم فصل التيار الكهربائي أثناء إجراء أعمال الصيانة والإصلاح.
- اختيار أجهزة ومعدات كهربائية غير جيدة الصنع.
- ترك الأجهزة الكهربائية في وضع تشغيل لمدة طويلة دون انتباه وعدم فصل التيار الكهربائي عند مغادرة المنزل لمدة طويلة أثناء السفر والرحلات الطويلة.
- عدم الحذر عند استعمال الأدوات الكهربائية في الحمام أو المطبخ.

التمديدات الكهربائية

- عدم مناسبة الكابلات المستخدمة في التوصيلات الكهربائية للتيار المار بها.
- عدم وضع أسلاك التوصيلات الكهربائية في مواسير معزولة.
- استخدام التوصيلات الخارجية الظاهرة وترك كابلات كهربائية مكشوفة.
- تمديد أسلاك كهربائية عبر الأبواب أو النوافذ أو الفتحات المماثلة أو تحت السجاد.
- عدم إجراء الكشف والاختبار الدوري على التمديدات والأجهزة الكهربائية.
- تحميل المقابس الكهربائية فوق طاقتها بتوصيل عدة أجهزة على مقبس واحد
- عدم إحكام ربط نهاية الأسلاك بمآخذ التيار أو المفاتيح أو القواطع مما يسبب حدوث شرر يؤدي لتلفها.
- عدم توصيل الهياكل المعدنية للأجهزة الكهربائية بالأرض (سلك التأريض).
- عدم مراجعة الأحمال الكهربائية والتأكد من ملاءمتها للقواطع والأسلاك.

ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية في التلاجات

عزيزي مستهلك الكهرباء

- تعددت وتطورت الأجهزة المنزلية (الغسالة، التلاجة...) للحصول على خدمة سريعة وسهلة للأعمال المنزلية. وحيث أن الكهرباء هي أسهل وأنظف أنواع الطاقة- لذا وجب علينا الحفاظ عليها.
- وقد أثبتت الدراسات في فلسطين بأن التلاجة هي أكثر جهاز في البيت الفلسطيني يستهلك الطاقة الكهربائية وقد تصل في بعض الأحيان إلى 75% من استهلاك البيت الكلي.
- لذا عليك عزيزي المستهلك واجبات لترشيد استخدام الكهرباء والحفاظ عليها عند استعمالك للتلاجة والتي لا يخلو منها أي بيت فلسطيني وذلك بمراعاة القيام ببعض الأمور البسيطة:
- تعيير ترموستات التلاجة بحيث يتناسب مع درجة التبريد المطلوبة للأغذية.
- عمل صيانة دورية للتلاجة (الموتور، تنظيف مواسير التلاجة، العازل على باب التلاجة).
- عدم فتح باب التلاجة إلا عند الضرورة.
- إبعاد التلاجة عن الحائط لزيادة مجال التهوية لمواسير التبريد.
- عدم وضع الغذاء الساخن في التلاجة وتركه حتى يبرد وذلك حتى لا نخسر طاقة تبريد غير ضرورية.
- تفقد العازل المطاطي المحيط بباب التلاجة ويمكن التأكد من ذلك بإغلاق باب التلاجة على ورقة عادية ثم محاولة سحبها، حيث لا نستطيع سحبها بسهولة إذا كان الباب محكم الإغلاق.
- أن لا يوضع الطعام بكميات كبيرة وذلك لإعطاء فرصة للهواء داخل التلاجة للركبة.
- إطفاء التلاجة لمدة ساعتين وقت الحمل الأقصى، ومعلوم أن فترات الحمل الأقصى في فلسطين هي كالتالي:
- فصل الصيف: من الساعة 6 مساءً حتى الساعة 11 مساءً.
- فصل الشتاء: من الساعة 4 مساءً حتى الساعة 11 مساءً.
- عند شراء تلاجة جديدة يجب الاستفسار عن مستوى استهلاكها لطاقة لاختيار التلاجة ذات الكفاءة العالية وإن كانت أغلى ثمناً.
- الحفاظ على نظافة التلاجة وإزالة الغبار عنها، كما يجب الابتعاد عن تغطية سطح ورفوف التلاجة.

نبذة عن شركة العامور للصناعة والتجارة



تأسست شركة العامور للصناعة والتجارة عام 1999 بهدف المساهمة في خدمة قطاع الإنشاءات الفلسطيني وخاصة قطاع الإنشاءات المعدنية وتطوير قدرات مقاولي الحديد والتصميم الداخلي والديكور من خلال تزويدهم بمنتجات عالية الجودة ومواد ملائمة لأعمالهم وإحلال الصناعة المحلية بديلاً عن المستورد باستخدام التكنولوجيا المتقدمة وأساليب التصنيع المتطورة للنهوض بهذا القطاع الهام في فلسطين.

بدأت الشركة أعمالها بممارسة الأعمال التجارية في تجارة الحديد ومستلزماتها كمرحلة أولى وتطورت إلى أن أصبحت الشركة الرائدة في فلسطين بمنظومتها المتكاملة في صناعة وإنتاج مستلزمات قطاع المنشآت المعدنية وأدخلت خطوط إنتاج متنوعة بدأ بخطوط إنتاج البروفيل والمواسير المعدنية، والساندويش بانيل، والواح الصاج، وأعمدة ومجاري الصاج المجلفن، والشبك المعدني، والصاج المضلع والمجلفن، والبيوت والمكاتب المتنقلة وغيرها.

منتجات الشركة

أسهمت شركة العامور للصناعة والتجارة في صناعة منتجات تتميز بجودتها العالية التي تضاهي وتفوق مثيلاتها في الدول المجاورة وخطت رؤيتها باستخدام أفضل الوسائل العلمية والتكنولوجية بأيدي خبراء ومهندسين وفنيين فلسطينيين، وبمواكبة للتطور العالمي في هذا القطاع لتطرح منتجاتها في السوق الفلسطيني بكل ثقة واقتدار.

الساندويش بانيل

يعتبر ساندويش بانيل العامور الأول من نوعه في فلسطين حيث يتم إنتاج الواح الساندويش بانيل بمقاسات وسماكات تختلف باختلاف متطلبات السوق وتحتوي هذه الألواح على مادة عزل حراري (البوليسترين، الصوف الصخري أو البوليترين) بين طبقتين من الصاج، وتتعدد استخداماتها من تغطية الأسقف والجدران، في المجمعات الصناعية والبيوت الزراعية، والكرفانات ومزارع الدواجن المغلقة وغرف التبريد ذات الإستعمالات المختلفة.

تتميز الواح الساندويش بانيل بعزلها الحراري الممتاز ومتانتها وخفة وزنها كونها صديقة للبيئة في معظم الأحيان.

البروفيلات والمواسير المعدنية

تنتج الشركة البروفيلات والمواسير المعدنية المربعة والمستطيلة بأطوال وأنواع وسماكات وأقطار متعددة، والتي تدخل في عدة إستعمالات

الواح الصاج

تقسم الواح الصاج الى نوعين:

الأول الصاج المضلع والمعرج (سماكات قليلة) والإكسسوارات اللازمة وفقاً للمواصفات القياسية الأمريكية ASTM A653 بخمس قنوات أو ستة قنوات وبأطوال والوان متعددة ويستخدم هذا النوع في تغطية الأسقف والبركسات والبيوت الزراعية وغيرها.

أما النوع الثاني الواح الصاج (سماكات عالية) (الأسود، المدهون، المغلفن، المزيث) بسماكات ومقاسات مختلفة والذي يستعمل في العديد من الإستعمالات المختلفة.

الشبك المعدني

يتم إنتاج الشبك المعدني (البقلاوة أو عين الجمال) وسلك الشد وسلك الشوك المجلفنة بأربعة خطوط إنتاج بمقاسات وأطوال مختلفة تستخدم في تسييج المزارع والحقول والملاعب والبيوت السكنية وغيرها هذا وتوفر الشركة كافة مستلزمات التركيب للشبك المعدني.

أعمدة ومجاري الصاج (قواطع الجبصين) تنتج الشركة أعمدة ومجاري الصاج المجلفن ومقاطع الأوميجا بأنواعه ومقاساته المختلفة الذي يستخدم

الهناجر المعدنية

تقوم الشركة بأعمال التصميم الهندسية والفنية لكافة أنواع الهناجر المعدنية للمصانع والبركسات والمنشآت المعدنية المختلفة، كذلك أعمال التصنيع لهذه العناصر وتركيبها بطريقة التسليم النهائي (تسليم مفتاح) مع كافة الخدمات اللازمة.

تصميم وتطوير ...

يتوفر لدى الشركة قسم هندسي خاص متكامل يقدم التصميم والمخططات والإرشادات الهندسية والفنية والتطويرية اللازمة لكافة أعمال الإنشاءات المعدنية المختلفة وكذلك توفر الشركة كافة الخدمات المساندة مثل لف الحديد وتشكيله حسب القياسات والأشكال المختلفة حسب الاستعمالات وحاجة المستهلك.

أفاق مستقبلية

تخطط الشركة خلال المرحلة القادمة من خطتها المستقبلية للبدء بتصدير منتجاتها إلى خارج فلسطين وتقوم بإعداد الخطط والدراسات اللازمة لذلك لتضع المنتجات الفلسطينية في الأسواق العالمية مما يسهم في رفعة الإقتصاد الفلسطيني ورفده بقدرات تنافسية عالمية. وتأخذ الشركة على عاتقها خدمة هذا القطاع الهام وتعزيز قدرات العاملين فيه و سد حاجة السوق المحلي بمنتجات فلسطينية مصتعة بأيدي وخبرات فلسطينية بمواصفات وجودة عالمية.

في قواطع الجبس والديكورات المختلفة هذا وتوفر الشركة الواح الجبصين بسماكات وأطوال مختلفة وكافة مستلزمات أعمال الديكور الداخلي وغيرها.

أنظمة الطوبار

تنتج وتوفر الشركة كافة مستلزمات أنظمة الطوبار فتننتج (الجكات، السقائل الخارجية ونظام الأكرول للعقدات العالية وثقيلة الوزن) بمواصفات تحقق معايير السلامة العامة والأمان ويتم إجراء الاختبارات الفنية اللازمة لذلك طبقاً للمعايير والمواصفات العالمية.

نظام العامور السكني

ويعتبر نظام العامور السكني من أهم الحلول البديلة للمساكن الذي يمتاز بخفة الوزن والمقاومة العالية للزلازل والرياح والعزل الجيد للصوت والحرارة مما يحقق معايير الأبنية الخضراء حيث يمكن إستخدام هذا النظام ولإرتفاع ستة خاصة إذا ما كان عنصر السرعة في التنفيذ ذو أهمية قصوى .

الكرفانات المتنقلة

يتم تصنيع الكرفانات في الشركة بكافة التصاميم الفنية والمقاسات والأحجام المختلفة بإشراف هندسي متكامل وتتميز الكرفانات المتنقلة بسهولة التركيب والعزل الحراري الجيد وخفة الوزن وتحملها للظروف الجوية المختلفة، وإحتوائها على كافة الخدمات اللازمة، وإمكانية نقلها وتغيير مواقعها بسهولة ويسر.



حماية المستهلك وتأثيرها على الاستفادة من أنظمة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المباني

حمدي طهوب - الرئيس التنفيذي لمجلس تنظيم الكهرباء

يقوم المصمم باستغلال موقع البناء إستغلالاً صحيحاً، و اختيار شكل المبنى المناسب للإقليم المناخي المتواجد به، و الفصل الحراري بين البيئة الداخلية و الخارجية، و تزويده بالهواء المتجدد، و اختيار السعة المناسبة من المعدات الموفرة للطاقة، و من ثم تكامل تلك العناصر مع الطاقة المتجددة. إن الهدف من ترشيد إستهلاك الطاقة في المباني السكنية يعتمد بشكل اساسي على خمسة أسس وهي:

- الإستفادة من التصميم المتوافق مع الإقليم المناخي و تكامله مع التقنيات الذاتية لترشيد إستهلاك الطاقة المصاحبة لعمليات التدفئة، و التبريد، و تسخين المياه.
- إستغلال غلاف المبنى في خلق حدود حرارية جيدة بين البيئة الداخلية و الخارجية، و ذلك من خلال منع تسرب الهواء، و عزل الحرارة، و إزالة الجسور الحرارية، و اختيار مواد التشطيب الخارجية، و اختيار و إستخدام النوافذ و المسطحات الزجاجية المناسبة و التي لها أداء حراري مرتفع.
- تزويد المبنى بوسائل تهوية يمكن التحكم فيها.
- اختيار السعة المناسبة من معدات التبريد و التدفئة، و اختيار المعدات و الأجهزة الموفرة للطاقة.
- إستخدام الطاقة المتجددة لتلبية باقي إحتياجات المبنى من الطاقة.

(المرجع: عدة مواقع من الشبكة العنكبوتية) من هنا وبعد الحديث عن أنظمة الطاقة النظيفة و إجراءات توفير الطاقة فقد وصلنا للنقطة المفصلية والتي تعد متطلباً للاستفادة من هذه الأنظمة. فحماية المستهلك و حصول المستهلك الفلسطيني على كافة المعلومات التي تتعلق بسوق الكهرباء في الوطن سواء تلك التي تتعلق بتشريعات تركيب أنظمة الطاقة صديقة البيئة و تلك التي تتعلق بسعر الكهرباء هو الأساس لتحقيق الاستفادة المرجوه من أنظمة الطاقة النظيفة و كفاءة الطاقة. فلا يمكن ان يحدد المستهلك جدوى استخدامه لهذه الأنظمة بدون حصوله على المعلومات السابقة الذكر، و عليه يقوم مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني وباستمرار بنشر المعلومات المتعلقة بقطاع الكهرباء للمستهلك الفلسطيني، كما و يقوم بحمايته من خلال التأكد من تطبيق شركات الكهرباء للتشريعات الخاصة بالطاقة النظيفة. كما و يتعاون مع جمعية حماية المستهلك و بشكل دائم لتحقيق أفضل النتائج بما يتعلق بحماية المستهلك الفلسطيني. و عليه ادعو جميع المستهلكين الفلسطينيين ان يظلوا على تواصل دائم مع مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني.

أصبحت تكنولوجيا الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بشتى انواعها جزء أصيل من الانظمة الحديثة. كما ان هذه الانظمة في تطور مستمر، مما يحتم علينا التفكير دائماً في كيفية الاستفادة منها. ولذلك وقبل البدء بالحديث عن تأثير حماية المستهلك للاستفادة من هذه الانظمة فلا بد من التطرق باختصار والحديث عن هذه التكنولوجيات.

هناك العديد من الادوات التي يمكن ان تستخدم للحصول على الطاقة من الانظمة الصديقة للبيئة، كما ان هناك العديد من الاجراءات التي يمكن اتباعها لترشيد استهلاك الطاقة. فبالنسبة للادوات التي يمكن استخدامها للحصول على الطاقة فهي عديدة فمنها ما يعتمد على الطاقة الشمسية وهي الاكثر انتشاراً في فلسطين ومنها ما يعتمد على طاقة الرياح أو الغاز الحيوي أو غيرها. بالنسبة للطاقة الشمسية فقد شهد استخدامها نمواً كبيراً، واصبح هناك الكثير من المشاريع المربوطة بالشبكة لتوليد الكهرباء من خلال هذه الأنظمة، مع العلم ان جزء كبير من هذه الأنظمة يقوم بتوليد جزء من احتياجات المنشآت التي وضعت هذه الأنظمة على اسطحها و يورد الفائض لشبكة الكهرباء. اما فيما يخص الأنظمة التي تعتمد على طاقة الرياح وغيرها فعددتها قليل ولكن هناك بعض المشاريع التي تمثل تجارب ناجحة جداً مثل مشروع الغاز الحيوي لتوليد الكهرباء الذي قام بإنشائه احد المصانع في فلسطين. من جهة اخرى فإن إجراءات توفير الطاقة التي يتطلب تطبيقها في الغالب تغيير في عادات الاستهلاك أو استخدام بعض التكنولوجيات الحديثة فهي أيضاً مهمة جداً. مع العلم ان التفكير بها يجب ان يبدأ في مرحلة تصميم وانشاء المباني، فاستخدام العزل و تصميم البناء لاستغلال الطاقة الشمسية وغيرها من الادوات يعمل على توفير جزء من احتياجات المبنى من الطاقة بدون تركيب اية أنظمة، ثم يتم بعد الانشاء استخدام ادوات مثل اللمبات الموفرة للطاقة، الجدير بالذكر ان نقابة المهندسين الفلسطينيين قد أصدرت كوداً للبناء الأخضر. كما لا يجب التقليل من أهمية تغيير عادات الاستهلاك والتي تتضمن اجراءات كثيرة مثل اطفاء انارة الغرف غير المشغولة واستخدام الادوات الكهربائية بكامل سعتها لتجنب استخدامها بشكل متكرر وغيرها من الاجراءات.

ولأن هذه الورشة تعنى بمواد البناء فلا بد من التطرق سريعاً واعطاء لمحة عن كيفية تصميم المباني الموفرة للطاقة، حيث يوجد العديد من الخطوات التي تنطبق على جميع المجالات بهدف تقليل إستهلاك الطاقة. فلا بد أن

خلال لقاء حول شركة اللالا المتحدة لتصنيع الصاج اللالا: 70% حصة منتجنا من السوق المحلي وطموحنا ان يصل 100%



هواية ولم تكن بالتدريب او الدراسة. وقد حصلت شركة اللالا على شهادات عدة تثبت مواصفاتها وجودتها العالية، وهو ما يبرر نجاحها الكبير، حيث حصلت على شهادة مركز الفحوصات الجيوتقنية والمواد، شهادة المواصفات والمقاييس للعام 2010، شهادة المواصفات والمقاييس للعام 2011، شهادة المواصفات والمقاييس للعام 2013، شهادة المواصفات والمقاييس للعام 2014

نافسنا السوق الاسرائيلي

يقول اللالا "كانت لدينا ماكينة واحدة كنا نعمل عليها بطريقة تقليدية بسيطة، ثم طورناها بعد سنة واحضرنا ماكينات أخرى وطورنا خط الإنتاج، ثم اصبح لدينا حق تجميع وحصلنا على المواصفة الفلسطينية".

بهذه الطريقة نجحت شركة اللالا في منافسة السوق الإسرائيلي، فالمنافس الوحيد لها كان المنتج الإسرائيلي، وقد كان سعره مرتفعاً، ثم خفض سعره استجابة للمنافسة بعد ان كان يستحوذ على طلبات السوق الفلسطيني.

اهداف الشركة تفوق السوق المحلي، حيث يعمل الأخوة على زيادة خطوط الإنتاج لتصل للأسواق الخارجية، هي الان تسوق منتجاتها في سوق الأردن بكميات معينة، وتطمح في الوصول للعالم.

إسرائيل منافس ومعيق

كأي منتج فلسطيني يواجه مزاحمة المنتجات الإسرائيلية ويتفوق عليه ليأخذ مكانه الطبيعي في السوق المحلي لكن ما زالت الشركة ككثير من الشركات والمصانع تواجه معيقاً يتمثل أولاً في الثقة بالمنتج الفلسطيني.

يقول اللالا ان الشركة تواصل العمل على المشاركة في المعارض وعقد ورش العمل واللقاءات مع نقابة المهندسين والنقابات المختصة والمدارس والجامعات والمؤسسات ذات الصلة والطلاب بهدف التدريب واعداد مشاريع التخرج، وكل ذلك من منطلق تعزيز الثقة بالمنتج المحلي، قائلاً "نشجع المنتج المحلي وان كان يحتاج الى زيادة تركيز، فإنه مع الوقت سيتحسن وينافس اذا اخذ حقه في السوق وتم تمكينه ودعمه".

شركة اللالا المتحدة لتشيكل وتصنيع الصاج المجلفن، شركة نقشت مكانها في السوق الفلسطيني مزاحمة المنتج الإسرائيلي في مجال الصاج، فاستحوذت على 70% من حصة السوق، ومع هذا النجاح الذي حققته لا تبدو راضية ابحصمة ال100% من السوق.

بدأت الشركة برأس مال قيمته 100 الف دينار، والان تم تطوير المصنع، وقام مؤسسو الشركة بإدخال التجارة على خط عمل الشركة، فلم يعد مجالها فقط التصنيع.

التقينا بأحد مؤسسيها وهو مدير مصنعها محمود محمد اللالا ليحدثنا عن الشركة وسر النجاح الذي حققته الشركة، وهو شريك لأخوته بدر اللالا مدير الشركة، وفرج اللالا مدير التوزيع.

تأسيس وتطور مواكب

هي شركة عائلية، لأخوة ثلاث، يعملون بها مع أولادهم، وعدد موظفيها كافة 20 موظفاً، ويقول اللالا ان الشركة بحاجة لموظفين، ولا يشترط ان يكونوا حملة شهادات، حيث يقوم موظفو وعمال الشركة على تدريبهم، فالسوق الفلسطيني يفتقر للكفاءات في هذا المجال.

تأسست شركة اللالا المتحدة في الثمانينات كشركة تصنيع ألمنيوم (أبواب وشبابيك)، وفي 2005 نجحت الشركة في ادخال تصنيع الصاج المجلفن، وهو الأول من نوعه في فلسطين، حيث عملت الشركة على تصنيع آلة خاصة (ماكينة)، ومن ثم خرج منتج الصاج المجلفن بنجاح. هذا النجاح رافقه تطوير مستمر ومتواصل في خطوط الإنتاج.

منتجات الشركة

لدى الشركة 14 خط إنتاج مثل اكبر مصنع في إسرائيل، وتنتج الشركة عدة أنواع من الصاج، وهي صاج 7سم عمودي، وصاج 7سم ارضي، صاج 5سم عمودي، صاج 5سم ارضي، صاج 3.7سم عمودي، صاج 3.7 سم ارضي، اوميجا، زاوية حائط للأسقف المستعارة، فال للأبواب، زاوية قصاره الماني مع (PVC)، الاسقف المستعارة الفولاذية "، زاوية استناده للديكور "3*3 سم، شهادات عدة ..

يشير اللالا الى امتلاكه الخبرة في تصنيع الماكينات، بالتالي الخبرة موجودة لديه، يصنع المادة ويعدل عليها ليخرج بالشكل الذي يريده، وهي





واستعرض ممثلو شركة رويال الصناعية التجارية المهندس عماد الرجوب مدير المصنع، وشركة الدهانات العربية المهندس وائل قدومي مدير عام الشركة، وشركة أسباب، وحسين ياسين ممثل شركة سند للصناعات الإنشائية معايير الجودة والمعيقات التي توجههم، حيث باتت شركة الدهانات تعتمد التسويق الفني للوصول لاهدافها، وتمثل الكارثة في استخدام اسمنت السيلو بالأيدي كمشول وهذا خطر ومن يراقب ويتابع الأهم كيف يستخدم الاسمنت وليس الأهم ان هناك مواصفة وفحوصات للاسمنت لدى الوكيل الملتزم بالفحوصات.

غطت انظمة التمديدات الكهربائية والصحية والانترنت ونظم الإطفاء والانذار المبكر للحريق، وتحدث فيها المهندس مازن ذيب وحسين كنانة وليث دراغمة واحمد أبو عيسى ومؤسسة المواصفات والمقاييس وشددوا ان هناك فاقد في الكهرباء يصل 22%، وهناك تحميل لابنية لانظمة كهرباء إضافية ليست لازمة بل تسبب تكاليف إضافية دون داعي، وأشاروا ان الأسواق الفلسطينية تعج بالمواد الكهربائية وغير مطابقة للمواصفة وغير مفحوصة وحدات انارة غير مطابقة للمواصفة، أبواب مقاومة للحريق ولكن من يضمن انها مقاومة وفعالة من صادق عليها.



وأضاف حديد في كلمته في افتتاح ورشة العمل متسائلا هل يوجد لدينا مؤشرات لجودة المباني وجودة مواد البناء، ونحن لا زلنا في مرحلة الحديث حول مأسورة ضربت ومهني غير مؤهل ومصعد معطل، ماذا سيحدث لو لا سمح الله تعرضنا لاختبار جودة المبنى في الكوارث أو أقل من الكوارث هل سنظل بالانتظار ام سنتحرك جميعا ضمن مؤشرات ومرجعيات واضحة. أكد حديد ان البلديات اخذت على عاتقها البحث في تفاصيل المخططات الانشائية للبحث في العناصر الانشائية ويتوافق ذلك مع التصميم المعماري والميكانيك، لكن الطم والحفر وعدم الازعاج اثناء الحفر قضايا تتعلق بالجودة.

وأوصى المشاركون بضرورة تفعيل مجلس تنظيم قطاع الانشاءات والبناء الذي تم البحث فيه في العام 2011 ولا زال مكانه والذي يحقق الشراكة بين القطاع العام والخاص والمستهلك جوهر العملية. وضرورة المصادقة على السياسات الوطنية للإسكان في فلسطين. وضرورة الزام مصانع الباطون الجاهز بشهادة وعلامة الجودة دون استثناء وعد إبقاء الامر من حصل عليها يتابع ويراقب ويعاقب ومن لم يحصل عليها يبقى دون رقابة ولا متابعة ويصب متى شاء ويقاوم في ابنية عامة وخاصة. تفعيل دور مهندس الاشراف في المباني وبرتوكولات الاشراف الالزامي. لجنة مشتركة للرقابة على جودة مواد البناء والبناء من وزارة الاقتصاد الوطني والحكم المحلي ونقابة المهندسين. ضرورة إقرار كود بناء فلسطيني.

وقال احمد الأطرش من منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مكتب فلسطين انه في العام 2016 تم المصادقة على الاجندة الحضرية وتم تبنيتها من قبل دولة فلسطين، وكذلك اجندة التنمية 2030، لم تستكمل السياسة الوطنية للإسكان.

بدوره، أشار سامي حجاوي من نقابة المهندسين، إلى أهمية فحوصات التربة قبل البدء بالبناء، وذلك لتجنب المبالغة في استخدام المواد في القواعد والأساسات أو العكس. واستشهد بمبنى مستشفى مسلم الذي تبين بعد فحص تربته أن هناك فراغ كبير تحت المبنى بعمق 4 إلى 6 متر وتمتد للأرض المجاورة، ولولا فحص التربة لما ظهرت هذه الحفرة ولأقيم البناء عليها وحدثت كارثة مع الوقت.

كما وأوضح ضرورة فحص مواد البناء الأساسية من باطون وحديد ورمل وغيره، مشيراً إلى وجود مشكلة في الرمل المستخدم لدى المصانع، لتعدد مصادره.

وقال ان موضوع السعر قد يدفع المصانع لتقليل الاسمنت في خلطة الباطون، ما يؤدي إلى إخلال بالمواصفات، وأكد على ضرورة عدم التساهل في وضع التعليمات والزام كافة الجهات ذات العلاقة بالترام بها.

المهندسة صفاء سدر من جامعة بوليتكنك فلسطين أشارت لدور مركز الحجر والرخام في فحص الحجر وعمل الفحوصات اللازمة لمن يطلبها، وقالت ان الفحوصات المطلوبة منذ تأسيس المركز هي غالباً للمصانع عندما ترغب بالتصدير للخارج فقط، بينما هناك إهمال في الفحص محليا. بينما أوضح سامر أبو دية أن هناك غياب شبه كلي للمهندسين والمشرفين في أماكن البناء، موضحاً ان هناك اسكانات تتكون من عدة طوابق يقوم المتعهد -الذي لا يعرف مدى خبرته بالموضوع- بصب الباطون والتحكم به دون وجود مهندس مختص، بالتالي هذه المباني القائمة هناك تشكيك في مدى جودتها.

وشددت المهندسة صفاء أبو سعادة، مدير عام الإدارة العامة للتنمية الصناعية في وزارة الاقتصاد الوطني، على أهمية وجود معاهد لتخريج فنيين ومهنيين، مشيرة لتخريج "مركز الحجر والرخام" في جامعة بوليتكنك لمهنيين يحملون شهادة الدبلوم في مجال الحجر والرخام. وأكد أن المنظمة متكاملة إذ لا تتوقف فقط على جودة مواد البناء "فالتطبيق والاستخدام بحرفية عالية يحمي المباني من المشاكل التي نراها ونسمع بها في الاسكانات والشقق".

وفي معرض النقاش أشارت أبو سعادة لوضع مؤسسة المواصفات والمقاييس وعدم قدرتها على متابعة كافة المصانع والشركات، نظرا لنقص الكوادر لديها، وتحملها أعباء كبيرة يصعب عليها تغطيتها بكفاءة عالية.

النقاش احتدم في جلسات المؤتمر حول جودة المباني المقامة ومدى قيام الجهات الرقابية بدورها في فحص مواد البناء ومستلزمات التشطيب من حيث الجودة ومراقبة الأسعار كذلك، وأيهما أشد خطورة: جودة مواد البناء أم غياب الفنيين والمهنيين أم غياب الدور الرقابي الإلزامي؟

وما يثير القلق أن هذه الفحوصات للمصانع والشركات ليست إجبارية، إنما المصنع الذي يرغب في الحصول على المواصفة الفلسطينية يطلب الفحص على حسابه الخاص كما يوضح المتحدثون.

وخرج المحاضرون بعدة توصيات كانت أبرزها تحديد أدوات ضبط الجودة على أسس وطنية، والمراقبة على جودة مواد البناء ووضع المؤشرات والأدوات اللازمة للقياس، وكذلك العمل على تأهيل كوادر عمالية مهنية وهو دور وزارة العمل واتحاد المقاولين، إضافة للمراقبة على المستوردين والعمل على أن تكون المواصفات إلزامية وليست اختيارية.

وشملت الجلسة الثانية على التركيز على جودة أنظمة المباني والتي